الأردن: ضرائب متزايدة رغم الجائحة

عمان ـ **زيد الدبيسية**

كشف مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية حسام أبو علي أن الإيرادات الضريبية المتحققة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي زادت بنسبة 14%، مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي، وبنسبة 26% للفترة المقابلة من عام 2019.

وقال أبو علي إن اجمالي عوائد الضرائب بلغ حوالي 3,57 مليارات دينار (5,03 مليارات دولار)، مشيرا إلى أن الارتفاع في العوائد يرجع إلى عودة القطاعات للعمل بعد إغلاقها عدة أشهر بسبب جائحة كورونا، وكفاءة إجراءات التحصيل الضريبي، فضلا عن التعديلات التي تمت على قانون الضرائب. وأوضح أنه تم توسيع القاعدة الضريبية ودخول المكلفين الجدد ممن بلغوا حد التسجيل في الضريبة، وتعزيز الالتزام الطوعي للمكلفين وتسهيل إجراءات تسديد الأرصدة المترتبة على المكلفين، وكذلك إصلاح التشوهات الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي.

وبحسب بيانات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، فقد بلغت إيرادات ضريبة الدخل حوالي 994 مليون دينار، بزيادة 8% على أساس سنوي وبنسبة 16% مقارنة بالأشهر الثمانية الأولى من عام 2019.

وبلغت حصيلة ضريبة المبيعات 2,58 مليار دينار، مقابل نحو 2,2 مليار دينار في الفترة المناظرة من العام الماضي بزيادة 17%، وحوالي 1,97 مليار دينار في نفس الفترة من 2019 بزيادة 31%..

وقال أبو علي لـ«العربي الجديد» إن من المتوقع أن تواصل الإيرادات الضريبية ارتفاعها خلال الفترة المقبلة، نتيجة لعودة كامل القطاعات الاقتصادية والمنشآت للعمل وإلغاء الحظر بكافة أشكاله اعتباراً من بداية سبتمبر/ أيلول الجاري، فضلا عن استمرار إجراءات معالجة التهرب الضريبي.

ويقدر الفاقد الضريبي نتيجة تهرب بعض الأفراد والشركات من تسديد التزاماتهم المالية لدائرة الضريبة، سواء ضريبة الدخل أو المبيعات، بحوالي مليار دولار سنوياً.

وتفرض الحكومة ضريبة على دخل الأفراد في حال تجاوز مبلغ 30 ألف دولار سنوياً، وعلى الشركات بنسبة مختلفة حسب كل قطاع، فيما تفرض ضريبة خاصة على بعض السلع، مثل السيارات والمحروقات، تصل لبعضها إلى أكثر من 70%، إضافة الى الضرائب الجمركية على مختلف السلع.

وقال الخبير الاقتصادي حسام عايش لـ«العربي الجديد» إن «الضرائب تعد أهم مورد مالي لخزينة الدولة، نتيجة لعدم وجود موارد طبيعية كالنفط والمعادن باستثناء الفوسفات والبوتاس ونحوهما، ما يجعل الاعتماد الحكومي على الضرائب أمر أساسيا في البناء الاقتصادي للدولة ككل، لكنّ لارتفاع نسب الضرائب أثراً واضحاً على مستويات معيشة الأفراد، حيث تشكل زيادة ضريبتي الدخل والجمارك مثلاً عائقاً أمام استقطاب الاستثمارات وتحفيز المشاريع الاستثمارية القائمة للتوسع».

وأضاف عايش أن «المواطن هو من يدفع في نهاية المطاف إجمالي الضرائب، كضريبة المبيعات والرسوم الجمركية وغيرها، حيث يتم تحميل هذه الأعباء على المنتج المحلي المباع للمستهلك، ما يضيف أعباء مالية كبيرة على المواطنين»، مشيرا إلى ارتفاع نسبة الفقر وتراجع مستويات المعيشة خلال السنوات القليلة الماضية، لا سيما مع تداعيات جائحة كورونا.

(بارك جي هوان/ فرانس برس)

انتعاش شركات البناء الكورية

أظهرت بيانات، أنّ طلبات البناء التي حصلت عليها الشركات الكورية الجنوبية، نمت بأسرع وتيرة لها في خمس سنوات في عام 2020، على خلفية الزيادة في المشاريع الخارجية المخطط لها كإجراءات تحفيز اقتصادي.وحصلت شركات البناء الكورية على طلبات بقيمة 287 تريليون وون (246,7 مليار دولار) العام الماضي، بزيادة 12,2% عن 2019، وفقًا للبيانات التي جمعتها هيئة الإحصاء الكورية. ويعد هذا الارتفاع الأسرع من نوعه منذ عام 2015. وتعود الزيادة إلى جهود الدول لتعزيز الاقتصادات المتراجعة من خلال مشاريع البناء الضخمة وسط جائحة كورونا، وفقاً لما نقلته وكالة «يونهاب» الكورية، أمس السبت عن هيئة الإحصاء. واستحوذ الطلب على البناء من آسيا والشرق الأوسط وأميركا على 87,4% من إجمالي الطلبات الخارجية.

أخبار

استئناف الرحلات الباكستانية إلى كابول

أعلن ناطق باسم الخطوط الجوية الدولية الباكستانية، أنّ الشركة ستستأنف تسيير رحلاتها من إسلام أباد إلى كابول، اعتباراً من غد الاثنين، لتكون أول رحلة جوية تجارية أجنبية منذ سيطرة حركة طالبان على السلطة في

أفغانستان الشهر الماضي.

وقال الناطق باسم الشركة عبد الله حفيظ خان: «حصلنا على كافة التراخيص التقنية لتشغيل الرحلات، ومن المقرر أن تتوجه أولى طائراتنا التجارية وهي من طراز إيرباص ايه 320 من إسلام أباد إلى كابول في 13 سبتمبر/ أيلول». وأضاف: «في هذه المرحلة تلقينا 73 طلباً» من أشخاص يرغبون بالسفر «وهو أمر مشجع للغاية» موضحاً أنّ كثيراً من الطلبات أتت من منظمات إغاثة وصحافيين يرغبون في السفر إلى كابول.

وأقلعت أول رحلة ركاب دولية، لكن ليست تجارية، من كابول، الخميس الماضي، تلتها رحلة أخرى عبر الخطوط الجوية القطرية، الجمعة تقل 158 راكباً، من بينهم أميركيون وألمان وكنديون وفرنسيون وهولنديون وبلجيكيون وموريتانيون.

ارتفاع الأصول الأجنبية في عُمان

اظهرت بيانات صادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عُمان (حكومي)، ارتفاع إجمالي الأصول الأجنبية في البنك المركزي بنسبة 1,6% بنهاية يونيو/حزيران الماضي، مسجلاً نحو 6,73 مليارات ريال (17,51 مليار دولار)، مقارنة بحوالي 6,63 مليارات ريال في نفس الفترة من العام الماضي. وأشارت البيانات التي أوردتها وكالة الأنباء العمانية، أمس السبت، إلى ارتفاع إجمالي السيولة المالية المحلية إلى نحو 20,1 مليار ريال (52,3 مليار دولار) بنهاية يونيو/حزيران الماضي، مقابل حوالي 18,8 مليار ريال في نفس الفترة من العام الماضي، بزيادة بلغت نسبتها 6,8%.

تأشيرات لسائقي الشاحنات الأردنية

أبلغت غرفة صناعة الأردن، الشركات العاملة في القطاع الصناعي، بأنه سيتم البدء قريباً بمنح التأشيرات لسائقي الشاحنات الأردنية لنقل البضائع المحلية إلى السوق العراقية.

كما أعلنت في تعميم وزعته على الشركات، وفق وكالة الأنباء الأردنية «بترا» أمس، أنه سيتم السماح للشاحنات العراقية بالدخول الى الأراضي الأردنية.

وكان وزير النقل الأردني وجيه عزايزة، قد أعلن، الخميس الماضي، عن بدء دخول الشاحنات الأردنية إلى العراق، مبيناً أنّ منح التأشيرات لسائقيها سيبدأ مطلع الأسبوع.

مجموعة سنغافورية تبيع حصة في شركة صينية بدولار

بكين ـ **العربي الجديد**

دفعت الخسائر الفادحة مجموعة عقارية سنغافورية كبرى، إلى بيع حصتها في شركة صينية، مقابل دولار واحد، بينما كانت قد دفعت نحو 1,4 مليار دولار قبل أشهر قليلة للحصول على هذه الحصة. وتعتزم شركة «سيتي ديفلبمنتس ليمتد» السنغافورية بيع حصتها في شركة التطوير الصينية «تشونغ تشينغ سينسري» المتعثرة مقابل دولار واحد، لصالح شركة غير ذي صلة بالقطاع، تحمل اسم «شور سبريد ليمتد» وتم تأسيسها في سيشل. وقالت الشركة السنغافورية في بيان، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس السبت، إن الصفقة تأخذ في الاعتبار «قضايا السيولة الحالية وإعادة هيكلة شركة سينسري بسبب الإفلاس المحتمل». وكانت «سيتي ديفلبمنتس»، قد استحوذت على حصة أغلبية في «سينسري» في إبريل/ نيسان الماضي، لكن تداعيات جائحة فيروس كورونا وسياسة «الخطوط الحمراء» الصينية التي تفرض قيوداً على حركة الأموال الأجنبية، زادت قيود السيولة في الشركة الصينية، مما أدى إلى خسائر واسعة للمساهم السنغافوري. وبسبب تعثر الشركة الصينية، قامت «سيتي ديفلبمنتس» السنغافورية، بقيادة الرئيس التنفيذي، شيرمان كويك، بشطب ما يقرب من 1,9 مليار دولار سنغافوري (1,4 مليار دولار) تمثل قيمة استثماراتها في «سينسري». وقالت الشركة السنغافورية إن هذا «الخروج يسمح لها بتجنب الانخراط في عملية إعادة تنظيم إفلاس طويلة الأمد للشركة الصينية المتعثرة». ومن المقرر أن يستقيل جميع المديرين والمسؤولين المعينين بشركة «سيتي ديفلبمنتس»، من شركة « سينسري» والشركات المرتبطة بها بعد التخارج أو سحب الاستثمار. وتمتلك الشركة السنغافورية حصة قدرها 63,75% في شركة «إتش سي بي تشونغ تشينغ بروبيرتي» التي تمتلك بدورها 80,01% من «سينسري» المتعثرة. وتفرض الصين قيودا على تدفق الأموال الخارجية إلى شركات صينية يجري تأسيس وحدات لها في الخارج، خاصة في القطاعات الحيوية مثل التكنولوجيا. وقبل أسبوع نقلت وكالة «بلومبيرغ» عن مصادر وصفتها بالمطلعة قولها إنّ اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في شنغهاي رفضت الطلبات التي تقدمت بها الشركات الناشئة مؤخراً، بهدف الحصول على إذن بضخ أموال أجنبية في الكيانات التابعة التي تأسست في أماكن، مثل جزر كايمان.

مال وسياسة

تهدئة الانهيار

حكومة لبنان الجديدة: عقبات إصلاحية ودعم خارجي «بعيد»

تنتظر الحكومة اللبنانية الجديدة، مهمات صعبة، إذ لن تكون قادرة على تأمين حلول «سحرية» تضع حداً لمعاناة اللبنانيين اليومية جراء تداعيات انهيار اقتصادي صنفه البنك الدولي من بين الاسوأ في العالم منذ عام 1850

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

تتجه أنظار اللبنانيين والأوساط الدولية إلى الحكومة الجديدة برئاسة نجيب ميقاتي، التي ولدت بعد مخاض عسير شهدت خلاله البلاد انهياراً اقتصاديا ومعيشياً غير مسبوق، على وقع صراعات سياسية طغت فيها مصالح الأحزاب التقليدية على هموم الناس ومعاناتهم اليومية وسط حصار الأزمات.

وجاءت الحكومة الجديدة بعد 13 شهراً من استقالة حكومة حسان دياب، إثر انفجار مرفأ بيروت المروّع في 4 أغسطس/ آب 2020 الذي أدى الى مقتل أكثر من مئتي شخص وإصابة أكثر من 6500 بجروح، ودمّر أحياء من العاصمة، مفاقماً معاناة اللبنانيين الذين بات أكثر من نصف سكانه يعيشون تحت خط الفقر.

ترفع الحكومة الجديدة شعار الإصلاح، وتعد بالعمل على استقطاب المساعدات الخارجية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، إلا أن الأمر لا يبدو يسيراً وفق مراقبين ومحللين، إذ أن هناك الكثير من الصعوبات التي قد تجعل من قدرة هذه الحكومة تتوقف عند حد «وقف الانهيار».

هناك من يرى أن ميقاتي «ليس وافداً حديثاً على الرئاسة وأقتن اسمه بالكثير من ملفات الفساد وهناك استياء شعبي من عودته إلى الحكم بدل محاسبته وأنه من اختيار الطبقة السياسية الواجب مساءلتها أيضاً ما يجعل من عملية الإنقاذ مستحيلة وهنا تأتي المخاوف من استمرار نهب المال العام وصرف ودائع اللبنانيين على تمويل صفقات ستغرق لبنان في العجز والانهيار».

ويؤكد مصدر دبلوماسي فرنسي لـ«العربي الجديد» أن «أنظار العالم تتجه لأداء الحكومة الجديدة ومسار عملها بعد نيلها الثقة في البرلمان... سنقيم طريقة تعاطي الوزراء مع الملفات، ولن يكون هناك أي مساعدة مجانية أو ما يعرف بشيك على بياض».

يقول المصدر إنّ «الدعم سيستمر من الناحية غير المباشرة أي انسانياً واجتماعياً ولن يمرّ عبر الدولة أو نقدياً، إلا بعد مباشرة العملية الإصلاحية الجدية أما العقوبات فستبقى دائماً موجودة وتطاول كل معرقل للحلول ولعملية الإصلاح والإنقاذ».

وأدلى ميقاتي (65 عاماً)، رجل الأعمال الثري المتحدر من مدينة طرابلس (شمال) الذي كُلّف تشكيل الحكومة في 26 يوليو/ تموز الماضي، بكلمة من القصر الجمهوري، يوم الجمعة، تحدّث فيها عن أزمات الأدوية والكهرباء وغياب أفق المستقبل، داعياً الجميع الى التعاون. وقال: «سأتصل بالهيئات الدولية لدؤمن أبسط أمور الحياة» للمواطنين، مضيفاً: «لن نفوّت فرصة من دون أن ندقّ أبواب العالم العربي»، في إشارة ضمنية الى دول الخليج خصوصاً السعودية التي كانت تعد الداعم الأبرز للبنان قبل أن يتراجع دعمها تدريجياً امتعاضاً من دور حزب الله المدعوم من إيران، خصمها الإقليمي الأبرز. ويؤكد عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي عدنان رمال لـ«العربي الجديد» أنّ «وجود حكومة يبقى أفضل من عدمها خصوصاً أن حكومة حسان دياب المستقيلة كانت اعتكفت عن ممارسة تصريف الأعمال بالحد الأدنى».

> أكثر من نصف اللبنانيين اضحوا تحت خط الفقر

في المقابل، يرى رمال أن «الحكومة الجديدة لن تكون قادرة على إنجاز الكثير خصوصاً في ظلّ ضيق عمرها الذي لن يتجاوز الأربعة أشهر من العمل قبل الدخول إلى مرحلة التحضير للانتخابات النيابية المقرر عقدها في 8 مايو/أيار 2022، كما أنها حكومة أسقطت من فوق، وبالتحاصص بين القوى السياسية ولم تولد من رحم وجع الناس وهمومهم المعيشية».

وفقاً لذلك، يلفت رمال، وهو عضو في جمعية تجار بيروت، إلى أنّ «هذه الحكومة قد تنعش لفترة قصيرة من تهدئة الانهيار وايقافه في مكان معيّن ولكن من المستبعد أن تخرج البلاد من المكان الذي تقف فيه وبالتالي لن نكون أمام إعادة نهوض بل فقط التوقف عن النزول أكثر في الهوّة، عدا عن أن الوزراء بأكثريتهم لا يتمتعون بتجارب اقتصادية يعوّل عليها وتقوم بما نسميها معمودية النار».

من ناحية ثانية، يرى رمال أن «هناك ضرورة للنظر بكيفية تعاطي الوزارات الأساسية المعنية بالملف الاقتصادي خصوصاً المال والاقتصاد والطاقة والعمل والصناعة مع بعضها البعض حيث أن التجانس مطلوب وأن يكونوا فريق عمل واحد وكذلك إنشاء خلية أزمة اقتصادية وهذا ما كان غائباً تماماً في حكومة حسان دياب حيث أن كل وزارة كانت تتصرف وكأنها جمهورية مستقلة وهذا كان من أبرز أسباب الفشل».

ولا يستبعد رمال أن يتكرر «سيناريو العجز» على مستوى هذه الوزارات إذا بقيت على ذهنية العمل نفسها المشار اليها ولا سيما أن كل وزير يأتي من انتماء سياسي حزبي مختلف ووصل أصلاً في ظلّ صراع على الحقائب الوزارية وتجاذبات سياسية استمرت حتى اللحظة الأخيرة وكل فريق يريد أن يسجل نقاط على الآخر وبهذا الأسلوب لن تستقيم الأمور ولن نكون أمام أي حلول جذرية أو تغييرية، من هنا أرى أن الحلول إذا كان هناك أفق لها لن تكون إلا مع الحكومة التي ستشكل بعد الانتخابات النيابية». على صعيد متصل، ينصح رمال المواطنين بادخار دولاراتهم للحفاظ على قدرتهم الشرائية، إذ إنّ ودائع اللبنانيين أصبحت بحوالي 80% مدولرة، والاستيراد والاستهلاك من الخارج يقارب الـ85% في حين أن الصناعة المحلية تقتصر على 15% علماً أن المواد الأولية ربطاً بها هي أيضاً مستوردة وبالدولار، وكذلك المحروقات وغيرها من السلع والخدمات التي تعتمد على الدولار كعملة مرجعية للشراء.

وتأتي هذه النصيحة من «بوابة اقتراب رفع الدعم عن المحروقات وسلع حياتية أساسية، والشح في الدولار ولجوء القطاعات إلى السوق السوداء لشراء الدولار وتحويل الأموال للبضائع المستوردة، وانتهاء موسم الصيف في ظل عدم ضخّ أموال من الخارج ولا استثمارات أجنبية في حين أن المؤسسات الدولية لن تعطي لبنان القروض سريعاً أو أي مساعدات قبل الاتفاق مع صندوق النقد الدولي». وفي هذا المجال، يعتبر رمال أن «المسار سيكون طويلاً حيث أن صندوق النقد الدولي سيكون هو المتحكم وفارض الشروط وعليناً هنا أن ننتظر ردود الفعل السياسية فهناك ما يعرف بالسيادة الاقتصادية التي ممكن أن نفقدها مع صندوق النقد الدولي... صندوق النقد ليس جمعية خيرية بل لديه برنامج تقشفي يفرضه عادة على الدول في حين أن لبنان سيدخل مرحلة شعبوية أي الانتخابات وهناك ديون عليه في المقابل بمليارات الدولارات».

أزمة وقود خانقة تسببت في إغلاق محطات البنزين في بيروت نهاية أغسطس (Getty)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

سورية

التسرّب النفطي يضرب أسواق الأسماك

عبد الرحمن خضر

شهدت أسعار الأسماك والمأكولات البحرية في المناطق الساحلية السورية انخفاضاً حاداً، وذلك بسبب تراجع الطلب عليها ووقوع حالات تسمم، بعد التسرّب النفطي الذي شهدته سواحل منطقة بانياس الواقعة على البحر المتوسط، وامتدّت آثاره إلى المياه القبرصية والتركية. وقال مصدر تجاري لـ«العربي الجديد» إن أسعار معظم المأكولات البحرية انخفضت إلى النصف، ولم يعد هناك إقبال على شرائها، بينما كانت تشكل وجبة رئيسية لمعظم المواطنين في المناطق الساحلية، خصوصاً مع ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء. وأوضح المصدر أن تكدّس البضاعة بات واضحاً لدى التجار، وهذا ما لم نعهده من قبل، مشيراً إلى أن الكثير من المواطنين يتخوفون من حدوث حالات تسمّم بسبب التسرّب النفطي الأخير، حتى أنّ الكثيرين عزفوا عن السباحة في المياه الملوّثة. والأسبوع الماضي، نُقل 21 شخصاً إلى مستشفيات مدينة اللاذقية (غربي سورية) بسبب حالات تسمم ناتجة عن تناول مأكولات بحرية، وقال مسؤول التسممات في مديرية صحة اللاذقية، التابعة للنظام، لؤي سعيد، حينها، إنّ الحالات عانت من أعراض تحسس وتقيؤ وإسهال، ومن خلال المعاينة تبين أن سبب الأعراض هو تناول أسماك «البلميدا» و«العصفري».

وقال محمد إسماعيل، الناشط في مجال البيئة لـ«العربي الجديد» إن التسرّب النفطي قد يؤدي إلى هجرة الأسماك من المنطقة، معتبراً أن تأثيره على لحومها محدود.

هناك إقبال على شرائها، بينما كانت تشكل وجبة رئيسية لمعظم المواطنين في المناطق الساحلية، خصوصاً مع ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء. وأوضح المصدر أن تكدّس البضاعة بات واضحاً لدى التجار، وهذا ما لم نعهده من قبل، مشيراً إلى أن الكثير من المواطنين يتخوفون من حدوث حالات تسمّم بسبب التسرّب النفطي الأخير، حتى أنّ الكثيرين عزفوا عن السباحة في المياه الملوّثة. والأسبوع الماضي، نُقل 21 شخصاً إلى مستشفيات مدينة اللاذقية (غربي سورية)

> التسرب النفطي امتد إلى المياه القبرصية

وقال رئيس جمعية الصيادين في اللاذقية، نبيل فحام، في تصريحات صحافية، إنّ انخفاض أسعار الأسماك يعود إلى كثرة العرض وقلة الطلب، حيث يعتبر شهر سبتمبر/ أيلول موسم الصيد بالنسبة لهذين النوعين. واعتبر فحام، أن كل ما يشاع أن انخفاض سعر الأسماك مرده التلوث غير صحيح ولا يمت للواقع بأي صلة، مبيناً أن بقع التلوث النفطي تبقى على سطح المياه ولا تنزل إلى أعماق المياه حيث تعيش الأسماك، لافتاً إلى أن أحد أسباب انخفاض الأسعار هو ارتفاع درجات الحرارة، الأمر الذي يدفع باعة السمك إلى تخفيض السعر خوفاً من أن يبقى في متاجرهم في ظل الانقطاعات الطويلة للكهرباء وعدم وجود كميات من الثلج كافية لتبريده مما يتسبب بتلفه وفساده.

بدوره، قال الباحث الاقتصادي، يوسف السليم، لـ«العربي الجديد» إن انخفاض الأسعار قد يكون غير مرتبط بالتلوّث، لكنه مرتبط بتأثر نفسيات المواطنين الذين عزفوا عن شراء الأسماك وحتى الاقتراب من البحر. وأشار إلى أن أسعار كل البضائع والمواد التموينية في سورية تتجه نحو الارتفاع، فيما تراجع سعر مادة يعود إلى مؤثرات قوية.

المغرب

ارتفاع حاد لأسعار السلع خلال الانتخابات

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تشهد الأسواق المغربية زيادات حادة في أسعار العديد من السلع الأساسية، الأمر الذي دفع الجامعة الوطنية لجمعيات حماية المستهلك إلى مطالبة الحكومة بالتدخل، لضبط الأسعار وحماية شرائح واسعة من المجتمع تعاني من ظروف معيشية صعبة في ظل استمرار تداعيات جائحة كورونا.

وقفزت أسعار العديد من السلع بنسبة تتراوح بين 33% و50% خلال الأيام الأخيرة، بالتزامن مع إجراء الانتخابات البرلمانية والجهوية (المحلية) نهاية الأسبوع الماضي، فيما عبرت الجامعة الوطنية لجمعيات حماية المستهلك عن استنكارها صمت الحكومة عن تلك «الزيادات الكبيرة والمجحفة» في حق المواطنين. وقال رئيس الجامعة مديح وديع، لـ«العربي الجديد»، إن الزيادات شملت، بشكل خاص، الدقيق والعدس والفول والزيوت، مشدداً على ضرورة تكثيف المراقبة من أجل بحث ما إذا كانت هناك ممارسات تخرق قانون حرية الأسعار والمنافسة وقانون حماية المستهلك. وقفزت أسعار زيت المائدة من 12 درهما للتر إلى 16 درهماً، فيما تشهد بالأساس زيادات متتالية منذ عدة أشهر. بينما يبرر المصنعون تلك الزيادات بارتفاع أسعار المواد الأولية. ويعد المغرب مستورداً خالصاً للحبوب الزيتية، رغم تحفيز الدولة المزارعين لزراعتها من أجل الاستجابة للاحتياجات المحلية. وطاولت الزيادة أيضاً أسعار الدقيق المستخرج من القمح الصلب، ليصل إلى حوالي 8 دراهم للكيلوغرام مقابل 6 دراهم. وقال التاجر محمد بلحاج من الرباط، لـ«العربي الجديد»، إن ارتفاع الأسعار امتد إلى «السميدة» التي تستخدم في توفير الكسكس المنتج من الدقيق الصلب، حيث قفزت من 8 دراهم إلى 12 درهماً للكيلوغرام.

أسعار الزيوت تسجل زيادات كبيرة (فرانس برس)

كما يربط مراقبون ارتفاع أسعار المنتجات بارتفاع أسعار النقل على الصعيد الدولي، فضلاً عن كلفة النقل المحلي بسبب زيادة سعر السولار إلى نحو 9,3 دراهم لليتر مقابل 8 دراهم في الفترة نفسها من العام الماضي، حيث انعكس ذلك على كلفة نقل السلع محلياً، وبالتالي على ثمن السلع الغذائية. وكانت 70,6% من الأسر المغربية قد أعربت، في دراسة للمندوبية السامية للتخطيط (حكومية) نشرت في يوليو/ تموز الماضي، عن توقعها مواصلة أسعار السلع الغذائية الارتفاع، فيما لم تتجاوز نسبة الأسر التي تتوقع انخفاضها 2,9%.

مؤكداً أن العدس والفول لم يسلما أيضاً من الزيادات في الفترة الأخيرة.

وأفضى تحديد سعر الخبز المصنع من دقيق القمح اللين في حدود 1,2 درهم للرغيف، عبر الدعم الذي يوفره صندوق المقاصة الحكومي، إلى عدم زيادة ثمنه، بينما زاد ثمن الخبز الذي يعد في المخابز من القمح الصلب في الفترة الأخيرة بحوالي نصف درهم للرغيف، كما زادت أسعار الحلويات، الأمر الذي أرجعه أصحاب مخابز إلى ارتفاع أسعار القمح الصلب في السوق الدولية من 335 دولاراً للطن إلى 430 دولاراً.

تحقيق

قاع جديد لـ«الريال اليمني»

انهيار متسارع يُنذر بكارثة... مجاعة وشيكة

اعتقد اليمنيون أن التدهور الاقتصادي قد بلغ نقطة النهاية عندما لامس الدولار حاجز 1000 ريال أواخر يوليو/ تموز الماضي، لكن التهاوي الذي قوبل بردة فعل خجولة من السلطات الحكومية، لم يكن سوى مقدمة لانهيار دراماتيكي بدأ يتسارع في الأيام الأخيرة

زكريا الكمالي

خلال 10 أيام فقط، هوى الريال اليمني إلى قاع جديد في مناطق نفوذ الحكومة المعترف بها دولياً، حيث تسارع الانهيار من 1007 ريال أمام الدولار في الأول من سبتمبر/ أيلول الجاري، وصولاً إلى 1095، أمس السبت، في مستوى هو الأدنى منذ اندلاع الحرب قبل 7 سنوات.

وأرخ الهبوط الحاد للعملة، البنك المركزي التابع للحكومة المعترف بها دولياً، التي تتخذ من عدن، جنوبي البلاد، عاصمةً مؤقتة، على إصدار قرار بوقف عمليات وشراء العمليات الأجنبية في كافة المدن الخاضعة لنفوذ الحكومة، لكن مصادر مصرفية في مدينتي عدن وتعز (جنوب صنعاء) أكدت لـ«العربي الجديد»، أن تلك التوجيهات لم تُنفذ.

وخلافاً للإخفاق الحكومي في كبح الانهيار الحاصل للريال بعد إغلاق العشرات من شركات الصرافة غير المرخصة، لم ينعكس الإعلان عن حصول اليمن على 665 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي، أواخر أغسطس/ آب الماضي، بشكل إيجابي على العملة اليمنية التي واصلت الهبوط إلى مستويات قياسية. بينما اعتقد اليمنيون أن التدهور الاقتصادي قد بلغ نقطة النهاية عندما لامس الدولار حاجز 1000 ريال أواخر يوليو/ تموز الماضي.

ويبدو أن الانحدار السريع للعملة المحلية لم يكن سوى مقدمة لانهيار دراماتيكي بدأ يتسارع في الأيام الأخيرة، ما ينذر بكارثة معيشية ومجاعة وشيكة. وتوقع خبراء اقتصاد وعاملون في سوق الصرف، أن تشهد الأشهر المتبقية من العام الجاري، مزيداً من الانهيار، وخصوصاً في حال استخدام نفس الأدوات والأساليب الحكومية التي وصفوها بـ«العقيمة» لمعالجة الكارثة الحاصلة.

وقال أحمد العريقي وهو صراف في مدينة تعز: «الأمر بات خارج السيطرة مع ظهور شبكة مضاربين ضخمة تعمل على سحب العملة الأجنبية من المدن الخاضعة للحكومة الشرعية نحو مناطق الحوثيين بشكل يومي، ومع زيادة الطلب، من الطبيعي أن يحصل انهيار مثل هذا».

وتشكو الحكومة اليمنية، من «انهيار غير منطقي» للعملة تقف خلفه شبكات سماسرة تتبع أطرافاً مختلفة، فضلاً عن الإصرار الحوثي على توجيه ضربات متتالية لبنك عدن من أجل إظهار فشله، مقارنة بالاستقرار الحاصل في مناطق نفوذ الجماعة بالعاصمة صنعاء والتي لا يزال الصرف فيها ثابتاً عند 600 ريال أمام الدولار.

وجراء نقل مقر البنك المركزي من صنعاء إلى عدن منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2016، تعمل السلطات الحوثية جاهدة على إفشال عمل بنك عدن، وخلافاً لسحب العملات الأجنبية من خلال شبكة مضاربة غامضة، تشن جماعة الحوثيين حرباً شديدة على الفئات النقدية المطبوعة حديثاً من العملة المحلية، بما فيها نسخة الألف الريال الجديدة المشابهة للنسخة المتداولة في مناطق نفوذ حكومة صنعاء، كما يتم منع القادمين من مناطق الحكومة الشرعية من نقل أكثر من مبلغ 100 ألف ريال يمني للمسافر الواحد (أقل من 100 دولار).

> الريال خسر نحو 400% من قيمته في سبع سنوات

> كلفة الحد الادنى لسلة الغذاء قفزت 33,4% في مناطق الحكومة

عجز حكومي

في ظل استنفاد كافة الوسائل المتاحة لكبح الانهيار الحاصل للعملة الوطنية، تبدو الحكومة اليمنية عاجزة بالفعل عن إنقاذ الموقف، ووفقاً لمصدر في البنك المركزي في تعز لـ«العربي الجديد»، فإنه ما من وسيلة متاحة سوى تدخل دولي عاجل لتحييد الاقتصاد من الصراع وتوحيد العملة في عموم مدن اليمن.

وأكد المبعوث الأممي إلى اليمن، هانز غروندبرغ، في أول إحاطة له أمام مجلس الأمن الدولي، أول من أمس الجمعة، هذه النظرية، عندما أشار إلى أن كافة تفاصيل الحياة اليومية في اليمن، من العنف إلى نقص الوقود والكهرباء وارتفاع أسعار الغذاء وانهيار العملة «ترتبط على نحو ما بمسائل سياسية معقدة تتطلب حلاً شاملاً». يدرك غروندبرغ، أن الحرب الاقتصادية الحاصلة من جانب كافة أطراف الصراع، بذرت عواقب مدمرة طويلة المدى، لكن حظوظه في تحقيق اختراق بالملف الاقتصادي تبدو شبه مستحيلة، على المدى القريب، في ظل التعنت الحاصل من جماعة الحوثيين في تجزئة الملفات ورفضهم لحل يشمل الأزمة اليمنية بكافة تفاصيلها الإنسانية والاقتصادية والعسكرية.

ومع استحالة حدوث اختراق بالملف الاقتصادي بين الحكومة اليمنية والحوثيين، يؤكد خبراء أن تخفيف التوتر السياسي والعسكري بين شركاء حكومة المحاصصة، وعودة حكومة معين عبد الملك لممارسة مهامها من عدن، سينعكس بشكل سريع على تعافي العملة، كما حصل عند العودة الأولى مطلع العام الجاري، عندما شهد الريال تعافيا ملحوظا بتسجيله 700 ريال أمام الدولار الواحد بعدما كان قد تجاوز حدود الـ 900 ريال للدولار.

وقال محمد قحطان، وهو أستاذ الاقتصاد في جامعة تعز لـ«العربي الجديد»: «عودة الحكومة ستحسن الوضع الاقتصادي من خلال ضبط الأوعية الإيرادية وتفعيل قطاع التصدير للنفط والغاز. هذه الأمور توحي بأنّ المستقبل واعد لتدفق النقد الأجنبي لخزينة الدولة، وسيتراكم رصيد نقدي للبنك يمكنه من السيطرة على السوق النقدية».

هزات عنيفة

جراء الهزات العنيفة التي تعرض لها خلال الحرب، فقد الاقتصاد اليمني أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما فقد الريال نحو 400% من قيمته التي كان عليها في 2014، عندما كانت أسعار الصرف توازي 214 ريالاً للدولار الواحد.

وتقول الحكومة اليمنية، إن اقتصادها، استنفد مدخراته المحدودة لتغطية السلع الأساسية، وسط هروب ملحوظ لرؤوس الأموال إلى الخارج بحثاً عن ملاذات آمنة، في محاولة لتجنب المزيد من التآكل في قيمتها بسبب انخفاض العملة المحلية.

ومع انسداد آفاق الحل داخليا وغياب أي توجه دولي لإنقاذ الاقتصاد اليمني، سيكون على المواطن دفع ثمن الانهيار المريع للريال، إذ تفقد آلاف الأسر اليمنية قدرتها الشرائية مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى معدلات قياسية، عما كانت عليه مطلع العام الجاري.

وفقاً لتقرير أممي حديث، ارتفع متوسط كلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء (القدرة الشرائية للفرد الواحد) في مناطق نفوذ الحكومة، نحو 33,4%، وذلك من 7 آلاف و497 ريالا يمنيا أواخر ديسمبر/ كانون الأول الماضي، إلى أكثر من 10 آلاف ريال أواخر أغسطس/ آب 2021 (ما يوازي 9 دولارات).

وعلى الرغم من استقرار سعر الصرف في المناطق الخاضعة لنفوذ الحوثيين، عند 600 ريال أمام الدولار الواحد، إلا أنها شهدت هي الأخرى، أكبر زيادة في أسعار الغذاء خلال ثلاثة أعوام، إذ وصلت سلة الغذاء إلى أكثر من 7 آلاف ريال في يوليو/ تموز، مقابل 5 آلاف و445 ريالاً لسلة الغذاء في مارس/ آذار الماضي، بزيادة بلغت نسبتها 28,5%.

> 82,5%
> تسع هوة سعر صرف الدولار بين مناطق النفوذ في اليمن، إذ يصل في عدن إلى 1095 ريالاً للدولار الواحد، بزيادة تصل نسبتها إلى 82,5% عن مناطق سيطرة الحوثيين التي يبلغ فيها 600 ريال.

الغذاء ليس في المتناول

انعكس الانهيار الكبير للعملة اليمنية أمام الدولار بشكل رئيسي على أسعار كافة السلع الغذائية المستوردة وغير المستوردة، وجعلها بعيدة عن متناول المواطن. وفقا لتقرير حديث صادر عن برنامج الأغذية العالمي، فقد زادت أسعار الدقيق والزيت النباتي والفاصوليا الحمراء، في المناطق الخاضعة للحكومة بنسبة 63 و81 و61 في المائة على التوالي، منذ منتصف العام الجاري 2021.

وتوقع التقرير، أن تواجه الأسر الأكثر تضررا مخاطر المرحلة الرابعة من سوء التغذية، لافتا إلى أن المرحلة الخامسة، وهي المجاعة، ليست السيناريو الأكثر احتمالا في الوقت الراهن، لكنها ستكون ممكنة إذا كانت هناك صدمة كبيرة لمستويات الواردات الغذائية التجارية أو إذا تم قطع الإمدادات عن مناطق معينة لفترة طويلة. وللحيلولة دون وقوع الكارثة، لجأ برنامج الأغذية إلى تقديم تحويلات نقدية للمتضررين من الحرب وذلك بقيمة 10 ملايين دولار، فضلا عن قسائم غذائية بقيمة 19,9 مليون دولار. وتعاني أكثر من نصف المحافظات اليمنية من عدم كفاية الغذاء، إذ تأتي محافظة لحج (جنوب غرب اليمن) في الصدارة تليها عمران (شمال صنعاء) وشبوة (شرق العاصمة).

تاجر فواكه في أحد أسواق تعز جنوب صنعاء (فرانس برس)